

## التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم

عزازن حفيظة \*

**ملخص:** تبحث هذه الورقة في تحقيق كوريا الجنوبية الانتقال من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم، من خلال تنميتها الصناعية، ونجاعة سياساتها في مجالي العلوم والتكنولوجيا خلال الأربعين سنة الماضية؛ ولقد ساهمت السياسات الحكومية، والمشاركة الفعالة للصناعة بشكل كبير في هذه التحولات الناجحة؛ وذلك من خلال توجيه الحكومة للاقتصاد وتحديدها لأهداف التنمية؛ والتي تغيرت وفقا لمراحل التنمية وكذا التغيرات الحاصلة محليا ودوليا، كما وقد تطورت سياسات العلوم والتكنولوجيا بشكل سريع استجابة للتغيرات الحاصلة في الهيكل الصناعي الكوري الجنوبي، وهو ما أدى إلى ترقية الصناعة، ومن ثم لحاق كوريا الجنوبية بركب الدول المتقدمة.

### 1. مقدمة

تمكنت كوريا الجنوبية من تحقيق قفزة نوعية كبيرة و سريعة في مسار تطورها الاقتصادي<sup>1</sup>؛ وتمثل ذلك في النهضة الشاملة لمختلف جوانبها الحياتية: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية؛ لتحتل بذلك مكانة مرموقة بين دول العالم؛ بعد أن كانت ولوقت قريب مدمرة إثر حربها مع كوريا الشمالية عام 1950، فضلا عن افتقارها للموارد الاقتصادية اللازمة لتحقيق التنمية؛ وهو الأمر الذي أدى بالبعض إلى تسميتها بالنمر الآسيوي، أو معجزة نهر الهونغ كونغ، منذ سبعينات القرن الماضي.

تلعب الدولة دورا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية في كوريا؛ وذلك من خلال الدعم والتوجيه الممثل في السياسات متعددة الأساليب والمبنية على تحقيق أهداف التنمية والتحديث.

كما واعتمدت الدولة في ذلك على المساعدات الأجنبية بفتح المجال أمام خواصها (الخواص المحليين)؛ وهو ما ساهم في زيادة التراكم الرأسمالي مع تحكمها وسيطرتها على هذا التراكم؛ ويتجلى ذلك في قلة الاعتماد على الاستثمار غير المباشر، والتحكم في شراكتها مع الشركات متعددة الجنسيات؛ ومن هنا يبرز اعتماد السياسة الاقتصادية الكورية الجنوبية على أمرين هامين: الأول هو مدى التحكم الكبير لجهاز الدولة في عملية تمويل التنمية، خاصة فيما يتعلق بالمجال الصناعي، وكذا التحكم في استقبال الموارد المالية الأجنبية، وكيفية تخصيصها، والثاني الاعتماد على سياسة التحفيز من خلال تقديمها بما يحقق أهداف الدولة (توجيه رأس المال المحلي والأجنبي).

\* طالبة دكتوراه، جامعة معسكر، الجزائر.

<sup>1</sup> - الهيئة الكورية للاستعلامات ما وراء البحار، حقائق عن كوريا، الاصدار 2003.

مع بداية التجربة التنموية الكورية الجنوبية في عام 1961 ، و التي شهدت بداية حكم العسكريين ، أطلق الكوريون المحليون صفة الدولة الإنمائية الاستبدادية على تجربتهم الكورية ؛ نظرا للارتباط الشديد بين قوة الدولة و إستراتيجية التنمية ؛ إذ عرفت هذه الفترة تحقيا للتنمية بفضل الدور الرئيسي للدولة في دعم آليات اقتصاد السوق و توجيهها .

إن من بين أسباب نجاح التجربة التنموية الكورية الجنوبية اعتمادها على رؤوس الأموال الأجنبية ، و كذا المحلية ؛ و هو ما مكن كوريا الجنوبية من تحقيق التقدم الاقتصادي في ظل اقتصاد السوق ؛ و هو ما وصفه المتخصصون باقتصاد السوق الرأسمالي الموجه أي المتحكم فيه<sup>1</sup> .

كان الاقتصاد كوريا الجنوبية تقليديا ( زراعيا) ، إلا أنه مع بداية ستينات القرن الماضي حقق تقدما سريعا في مجال التصنيع. بعد الحرب الكورية (1950-1953)، عرفت البلاد انتعاشا اقتصاديا؛ و هو ما مكن الحكومة من تطوير الصناعات التحويلية؛ و ذلك بفضل نمو الصادرات.

تمكنت كوريا الجنوبية في غضون 33 عاما من التحول من أفقر دول العالم إلى إحدى أهم القوى الصناعية الحديثة.

## 2. الدراسات السابقة للتجربة الكورية الجنوبية:

• الدكتور جابر سعيد عوض في دراسة " الدور التنموي في كوريا الجنوبية بين الإستمرارية و التغير " محتوى الدراسة :

- توضيح الدور المهم للدولة في تحقيق التنمية .
- العوامل البيئية المتحكممة في دور الدولة .
- دور الدولة في التنمية المضطربة.
- دور الدولة في ظل الانعكاسات الاجتماعية ، و الاقتصادية للتنمية .
- توضيح العوامل المؤثرة على هذا الدور .
- الدروس المستفادة للدول النامية .

## نتائج الدراسة :

بروز دور الدولة في جميع مراحل التطور الاقتصادي و الاجتماعي .

## تقييم الدراسة :

وفق الباحث إلى حد بعيد في دراسة دور الدولة و نظام الحكم في الدولة .

<sup>1</sup> - سمير زهير الصوص ، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية ، قفيلية ، وزارة الإقتصاد الوطني ، قسم السياسات و التحليل و الإحصاء، 2006 .

- ترجمة عبد الله شحاته خطاب ، " صعود النموذج الكوري ، بيونج ناك سونج ، ط3 ، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية "

محتوى الدراسة :

\_ محاولة الكاتب عرض التطور التاريخي للاقتصاد الكوري ( فترة الستينات للنمو السريع) ، و هي عبارة عن مراسلات و مقابلات مع شخصيات و خبراء كوريين ، و أجنب ، كما تضمن عمله إحصائيات اقتصادية و اجتماعية<sup>1</sup> ، و أيضا جملة من الاقتراحات.

رأى الكاتب أن نموذج التنمية الكوري مبني على التنافسية المستدامة ، تجارب النمو وفق خطة الدراسة التالية :

- خلفية عامة عن الاقتصاد.
- البيئة الاقتصادية الداخلية و النمو.
- القفزة الاقتصادية لكوريا الجنوبية.

نتائج الدراسة :

تجاوز كوريا الجنوبية للمشاكل و العراقيل من خلال تحقيق قفزة اقتصادية نوعية ؛ و بفضل الخبراء ، و وجود قاعدة اقتصادية متينة ، و القاعدة الشعبية ذات الثقافة العالية.

- كمال المنوفي ، " الاتجاهات المعاصرة في السياسات العامة الكورية "، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، القاهرة، 2006.

محتوى الدراسة :

و هو استعراض الخطوط الرئيسية في بناء ، و تنفيذ السياسات الكورية .

3. دعائم التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية:

1.3. العوامل المساعدة في نجاح التجربة التنموية الكورية الجنوبية :

إستطاعت كوريا الجنوبية و في غضون عقد من الزمن (1960—1970)، و بقيادة الجنرال بارك ؛ تحقيق ما يسمى بمعجزة نهر الهان The Han River ، انتقلت كوريا من خلالها من اقتصاد زراعي متخلف إلى اقتصاد صناعي متقدم إحتل المرتبة 17 عالميا عام 2000 ، يرجع بارك نجاح بلده إلى ثلاثة أسرار :

- التركيز The Focus على الصناعات الرائدة مثل : السيارات ، الالكترونيك ، و صناعة السفن ، ...
- التحفيز Motivation ، للعمال المهرة و فصل الفاشلين .
- بناء القدرات Capacity Building ؛ من خلال إرسال البعثات العلمية للخارج ؛ و هي إستراتيجية اقتصاد المعرفة ، و ذلك لتعويض العامل الطبيعي النادر بالعامل البشري المتوفر و الماهر .

كما أن سر نجاح كوريا يكمن الى درجة قصوى في التعليم و الاستثمار في مجال التعليم ؛ و في اطار ذلك ، وفي عام 1963 ، وضع بارك ما يسمى بسياسة التعيين ، و ذلك بتنصيب العمال كل حسب قدراته ، و مهاراته خاصة الاطارات المبعوثة إلى الخارج ؛ و هو ما زاد من كمية الانتاج و جودته.

حارب بارك ظاهرة الفساد الاداري و المالي بالإبقاء على اليد العاملة النظيفة في مناصب عملها حتى بعد التقاعد و الإعتماد عليها.

عبر Jinson Lee عن أسباب نجاح كوريا الجنوبية فقال :

"" If Someone asks why Korea developed so fast in the 1960s and 1970s, then we answer by saying: the government had a Right Focus, and Motivated People and Competent firms to contrive in Right direction, and all this” Was “made” possible by a Visionary Leader General Park, and Competent Civil servants ""

كما كان نجاح التجربة الكورية الجنوبية ، نتيجة عوامل سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، و ثقافية ، و أخلاقية ، و وطنية ومنها :

- تعظيم قيمة الوطن، و الولاء له.
- محاربة الإسراف و التبذير .
- تكوين رؤوس الأموال لتحريك الاقتصاد للفترة بين 1962 و 1966.
- خبرة الرئيس الجنرال بارك من خلال إنتمائه للأكاديمية العسكرية اليابانية؛ حيث تعلم الولاء للوطن ، و مصلحة الأمة قبل تحقيق المصلحة الشخصية.
- بناء الاقتصاد على أساس التصنيع الموجه للتصدير لا الاستهلاك المحلي
- تشجيع الشيبول (أسر ، شركات ، و عشائر ذات أموال و عقارات) و توجيه البنوك الى تمويل الشيبول مثل سامسونج ، كيا،.....
- إعتماد الاقتصاد الكوري على كثافة اليد العاملة .
- تأمين البنوك الوطنية و فرض تحولها نحو الصناعة و تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر.
- مساعدات الو.م.أ و اليابان للبلد .

- الدور النشط و الفعال لنظام الحكم في كوريا الجنوبية (صياغة و تنفيذ خطط التنمية)، و إستقلالية الدولة الكورية الجنوبية عن إنقسامات المجتمع (طبقات) ( عدم تبعية الدولة لطبقة دون أخرى).
- النظام التصنيعي البيروقراطي السلطوي ؛ و الذي يتميز بكون الدولة شريك و قائد في علاقة الخاص بالعام.
- ظروف كوريا الجنوبية بعد الحرب العالمية الثانية ؛ مما أدى الى ظهور نظم سلطوية لتحقيق التنمية و الاستقرار السياسي.
- تنفيذ توجهات التنمية بكل فعالية بفضل طبيعة الجهاز الاداري و التنظيم السياسي.
- دور العسكريين في التنمية (بارك) عام 1961 في تحفيز و تشجيع النمو الاقتصادي (ارساء سياسة اقتصادية جديدة)؛ فسلطوية الجنرال بارك هي سر نجاح التجربة الكورية في التنمية<sup>1</sup>
- سياسات اقتصادية متماسكة ، و تقييد الصحافة و الحريات ( بارك) ، و خطر الاحزاب السياسية.
- أفكار بارك و تحقيق نمو و تنمية اقتصادية ، المساواة ، و الحفاظ على الحقوق و الحريات السياسية.
- تحقيق التنمية لوجود السلطة في يد التكنوقراط اللاسياسيين ، و مراقبة تنفيذهم لتوجيهات الحكومة .
- محاولة النظام الكوري الجنوبي تعزيز ، و ضمان نجاح قيام تنمية رأسمالية مستقلة ( التحكم في الشراكة بين الخاص والأجنبي).
- رؤية بارك للرأسمالية المحلية ( الخوصصة ) كمصدر للتراكم الرأسمالي ؛ و بالتالي ضرورة حماية الدولة للطبقة الرأسمالية ، و تشجيع انتقال رأس المال المحلي من التجارة الى التصنيع من أجل \* التصدير .
- التوافق بين استراتيجيات النمو و الحكم السلطوي ( الاستراتيجية الموجهة للتصدير تتوافق مع السيطرة الكاملة للطبقة العمالية )<sup>2</sup>.
- أما فيما يخص الزراعة ؛ فبدأ الاصلاح في فترة الاحتلال الياباني لكوريا الجنوبية 1910-1945 .
- توزيع الأراضي المملوكة لليابان ، و إعادة توزيعها على صغار المزارعين<sup>3</sup>

### 2.3. استراتيجيات و سياسات التنمية:

--- ما قبل التصنيع :

عانت كوريا من الافتقار للموارد الطبيعية و كذا من ويلات الحرب الكورية (1950-1953)، و حتى نهاية الخمسينات، فظلت بذلك مجتمعا زراعيا ذا أنشطة صناعية خفيفة كعمليات التجميع البسيطة و تصنيع المواد الخام. و مع ذلك، انتهجت

<sup>1</sup> - Haggar Stephen and Kim Byung, The transition to export led growth in South Korea, 1954-1966, Asian studies, N°4, November 1991, p83.

- محمد عبد الشفيق عيسى 2227/35

<sup>3</sup> - Haggar Stephen and Kim Byung, The transition to export led growth in South Korea, 1954-1966, Asian studies, N°4, November 1991, p255. 38/227

الحكومة سياستين هامتين - التعليم الإلزامي 1 (الإجباري) و إصلاح الأراضي 2. إلا أن هذه الجهود في بناء قواعد مؤسسية للدولة الحديثة توقفت بشكل مفاجئ بسبب الحرب عام 1950.

### --- فترة الستينات و البدء في عملية التصنيع :

كانت استراتيجيات التنمية في الستينات تسعى للقضاء على الحلقة المفرغة للمستويات المنخفضة من الادخار، الاستثمار، و النمو، عن طريق تصميم العديد من السياسات الهادفة إلى تعزيز زيادة الادخار الكوري و رفع النفقات الرأسمالية الأجنبية. كما و أعطيت الأولوية إلى إستراتيجية قيادة الصادرات للتصنيع (Tae, 1973). و الجدير بالذكر أن إستراتيجية التنمية في الستينات كانت قائمة على ترقية كلا من الصناعات الموجهة نحو التصدير و الصناعات الموجهة نحو إحلال الواردات. لذلك، قامت كوريا بالحد من اعتمادها على المواد الخام، البنية الصناعية غير المتكاملة و القوة العاملة الماهرة الحاصلة على أجور حقيقية منخفضة. وبالتالي، عند هذه المرحلة من التنمية، كان من الختمي أن تعتمد الصادرات بشكل رئيسي على تجهيز المواد الخام والسلع الوسيطة ذات كثافة عنصر العمل. و قد تم استخدام تراكم رأس المال الناتج عن تلك العملية لتطوير القطاع الزراعي، و ترقية الصناعات الثقيلة و الكيماوية لتسريع عملية التصنيع.

### --- فترة السبعينات و ترقية الهيكل الصناعي:

في منتصف السبعينات و مع الارتفاع المفاجئ للأجور، انتهجت الحكومة جملة جديدة من استراتيجيات التنمية للتوجه من ترقية الصناعات المصدرة ذات كثافة عنصر العمل إلى تطوير الصناعات الثقيلة و الكيماوية ( Heavy and Chemical Industries, HCI)، وسعيها منها لتمويل متطلبات الاستثمار الضخمة، قامت الحكومة بإنشاء " صندوق الاستثمار الوطني" 4، و كذا التدخل الحكومي كتطبيق حواجز جمركية عالية لحماية مشاريع HCI المستهدفة، فضلا عن إقامة حواجز لدخول لبعض الصناعات للحد من حدة المنافسة الأجنبية لها.

كان ينظر إلى تطوير الصناعات الثقيلة و الكيماوية كوسيلة لتكثيف الاقتصاد مع التغيرات الحاصلة في البيئة الدولية والمحلية؛ فقد تم تشكيل الصناعات المستهدفة مثل الآلات، الكيماويات، المعادن، بناء السفن، أساسا لتطوير الصناعات الأخرى إلى جانب الصناعات المستهدفة، كما أكدت الخطة الحكومية على أهمية و ضرورة تنمية الموارد التكنولوجية و البشرية كاستراتيجيات ذات الصلة بعملية التحول؛ فقد تم تحديث قطاع التعليم لتدريب التقنيين لرفع جودتهم و إنتاج المهارات كما و نوعا (Chen and Suh, 2007).

1 - نص دستور عام 1949 انه واجب الشعب و من حق الشعب أن يكون متعلما، لذا أدخلت الحكومة التعليم الإلزامي في المدارس الابتدائية و الذي ساعد على خلق مجموعة واسعة من الأفراد المتعلمين (الذين يملكون المعرفة)، و التي من شأنها أن تكون أداة مفيدة لعملية التصنيع في السنوات المقبلة

2 - الإصلاح الزراعي المتبع عامي 1947 و 1949 هو أساس آخر لعملية التصنيع المقبلة، من منطلق أن توزيع الثروة بشكل أكثر إنصافا سيمكن من تعظيم الفرص لشريحة أكبر من المواطنين.

3 - كانت السياسات الصناعية و التجارية في كوريا خلال فترة ما بعد الحرب قائمة على إحلال الواردات التي تحدف إلى تقييد حجم الواردات و إنتاج الاحتياجات الضرورية محليا. لذلك، تم فرض معدلات رسوم جمركية مرتفعة للتحكم بحجم الواردات و بهدف حماية الصناعات الوطنية.

4 - يمنح قروضا مدعومة على المدى البعيد للصناعات الإستراتيجية المختارة لتنمية تكوينها الرأسمالي بطريقة فعالة و منتظمة.

أدى هذا التحول في السياسة إلى إحداث تعميق كبير للهيكल الصناعي ، و قابل ذلك التسارع الكبير في مستويات تضخم، و الارتفاع في الأجور و تزايد ضعف الكفاءة الاقتصادية ؛ فقد تسببت الاستثمارات المبكرة في HCI في إحداث تشوهات كبيرة في مجال تخصيص الموارد على حساب تطوير صناعات كثيفة العمالة على وجه الخصوص ( Lee,1991,p.416).

### --- فترة الثمانينات و ترشيد الهيكل الصناعي:

لمواجهة التحديات الجديدة، كان لابد للحكومة الكورية من تعزيز استقلالها الذاتي كأحد الأهداف الرئيسية للسياسة في الثمانينات ، و من أجل ذلك قامت الحكومة بتبسيط و تسهيل العديد من الإجراءات و التراخيص المختلفة ، و قد سمح التحرير الاقتصادي بتقليص حجم تدخل الحكومة و زيادة الحرية الفردية ، كما تم إتباع خطوات أخرى مماثلة و ذلك قصد تدويل و تحرير الاقتصاد الكوري ؛ فشهدت بذلك السياسات المتسارعة لتحرير الواردات خلال المخطط السادس للتنمية الاقتصادية الناجمة عن التحرير الكامل لواردات السلع المصنعة و معدلات الرسوم الجمركية انخفاضا واضحا، قد قامت الحكومة أيضا بتعزيز سياسات التجارة و المنافسة العادلة للحد من أوجه القصور في الهيكل الصناعي المحلي، و الحد من الممارسات الاحتكارية التعسفية.

### --- فترة التسعينات و تحرير الاقتصاد :

نححت تدابير السياسات العامة المنتهجة خلال فترة الثمانينات في إستعادة الاقتصاد لتحقيقه معدلات نمو مرتفعة ، كما شهد الحساب الجاري فائضا عام 1986 لأول مرة ، و منذ بداية عملية التصنيع القائم على التصدير. إلا أنه في عام 1989 تراجعت موازين التجارة إلى الخطوط الحمراء، وظهرت جملة جديدة من المشاكل الاقتصادية كارتفاع مستويات الأجور بشكل أكبر من نمو الإنتاجية. و بالتزامن مع ارتفاع قيمة عملة الوون الكوري ، كما تراجعت القدرة التنافسية للاقتصاد ، إلا أن إرساء النظام الديمقراطي الجديد و المتميز بالحرية الفردية و تحرير رأس المال أدى إلى التسريع بالأزمة المالية لعام 1997.

عرفت نسبة المنتجات العالية و متوسطة التكنولوجيا في الصادرات الكورية نموا كبيرا منذ التسعينات، نظرا للتنمية الكبيرة للقدرات التكنولوجية في العديد من مجالات التكنولوجيا العالية. و قد أصبحت الآن الشركات الكورية تستحوذ على حصة كبيرة في سوق أشباه الموصلات DRAM و TET-LCD و غيرها من الصناعات ذات التقنية العالية.

### --- الألفية الجديدة و اقتصاد المعرفة :

في عام 1998، قامت الحكومة الكورية بإصلاحات هامة شملت المجالات : القطاع العام، القطاع المالي، Chaebols ، و سوق العمل ، كما التزمت الحكومة بالانتقال إلى اقتصاد يحركه الابتكار لتعزيز الإنتاجية الشاملة ، فبعد الأزمة المالية لعام 1997 ، بذلت كوريا جهودات كبيرة للحاق بركب الاقتصاديات الرائدة و ذلك من خلال تحريض موجات الترقية الصناعية مما مكنها من ريادة الصناعات ذات التكنولوجيا العالية ، فتميزت هذه المرحلة بالإنفاق الكبير و المتزايد على البحث والتطوير (Research and Development, R&D) من قبل القطاعات العامة و الخاصة ، و من خلال تحسين

تدفقات المعرفة و نقل التكنولوجيا ، و قد سعت سياسة الابتكار الكورية إلى تسريع التحول من نظام اللحاق بالركب إلى نظام ابتكاري خلاق.

### 3.3. إستراتيجيات التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية :

بعد انتهاء الحرب الكورية مع نهاية عام 1953 ، كان على الكوريين إعادة بناء اقتصادهم المحطم ؛و الذي تدمرت فيه المدن و المصانع ؛ إذ بلغ إجمالي الناتج الوطني حوالي 1553 مليون دولار للفترة الممتدة بين 1952-1953 ، أما نصيب الفرد من الدخل الوطني فقدر ب 60 إلى 70 دولار آنذاك ، كما قدرت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام ب 15.7% بالنسبة للصناعة ، أما الزراعة فقد قدرت النسبة ب 75.3% ، في حين اشتركت باقي القطاعات الاقتصادية بنسبة 9% .

بدأ مسار التنمية بأول خطة عام 1962 (عام واحد من ترأس الجنرال بارك لسدة الحكم من خلال الانقلاب العسكري)؛ إذ قررت الحكومة العسكرية تنشيط دور الدولة في العملية التنموية ؛ و هو ما أدى إلى ظهور مؤسسات جديدة لقيادة التنمية ؛ أهمها مجلس التخطيط الاقتصادي ؛ الأمر الذي أدى إلى تحول كوريا الجنوبية من دولة زراعية متخلفة إلى دولة صناعية متقدمة ، و بدأت تظهر ملامح كوريا الجنوبية كدولة صناعية في عام 1972، و صنفت كدولة صناعية متطورة ( العام 2001 من طرف البنك الدولي).

#### 1.3.3. سياسات العلوم و التكنولوجيا في كوريا الجنوبية :

رأت الحكومة الكورية بضرورة تنمية القدرات المحلية في مجال العلوم و التكنولوجيا لإنجاح عملية التصنيع ؛ فعملت على بناء تلك القدرات..

وتشير الدراسات المتعلقة بالتطور التكنولوجي لكوريا (Kim,1997 ;Hillebrand,1996) أن سياسات العلوم والتكنولوجيا المتبناة من طرف كوريا خلال 50 سنة الماضية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل : التقليد ، التحول ، فالابتكار .

تعتمد إستراتيجية استيعاب التكنولوجيا على : التعلم من بناء التصاميم الجاهزة ، معدات التصنيع الأصلية ، الهندسة العكسية للسلع الرأسمالية المستوردة ، الإنتاج المبني على التراخيص الأجنبية، وهو ما مكن كوريا من تقليص اعتمادها على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، و زاد اتباع هذه الإستراتيجية منذ الأزمة المالية لعام 1997، مما مكن كوريا من الحفاظ على استقلاليتها عن الشركات متعددة الجنسيات ، فتمكنت بذلك الشركات الكورية من استيعاب التكنولوجيا بسرعة تسمح لها بالتوسع و التحسن مع وجود مساعدة تقنية قليلة من الموردين الأجانب ( Kim,2012).

في فترة الخطط التنموية، اعترفت الحكومة بأهمية العلوم و التكنولوجيا في التنمية الاقتصادية ؛ و يتجلى ذلك في إنشاء مؤسستين هامتين في مجال التكنولوجيا و هما: المعهد الكوري للعلوم و التكنولوجيا )

(Korean Institute of Science and Technology, KIST) ، و وزارة العلوم و التكنولوجيا (Ministry of Science and Technology, MoST). و ذلك في فترة الستينات ؛ كما اندمجت هاتين



المؤسستين مع المعهد الكوري المتقدم للعلوم والتكنولوجيا (the Korea Advanced Institute of Science and Technology, KAIS) في عام 1971؛ ليؤثر هذا التكتل كثيرا على مجتمع العلوم والتكنولوجيا في كوريا. وعلى الرغم من جهود الحكومة لبناء مؤسسات S&T في الستينات وإنشاء بنى تحتية لها؛ مثل KIST ومعاهد البحوث الحكومية المتخصصة (Government Research Institutes, GRITs) في السبعينات، إلا أن سياسات S&T لعبت دورا محدودا في تلك الفترة (OECD 1996, p. 27).

### 2.3.3. بناء القدرات التكنولوجية

تمكنت الحكومة من إعادة توجيه سياسة S&T؛ من خلال بناء الهياكل الأساسية للتنمية التكنولوجية، كما أدت التغيرات في البيئة الاقتصادية إلى تحفيز كوريا على الاستثمارات الجادة في مجال R&D المحلية (الأصلية) وذلك بسبب صعوبة مواجهة المنافسة في السوق الدولية، كما تمكنت الصناعات الكورية من النمو بسرعة مكنتها من أن تصبح منافسا شرسا في السوق الدولية؛ وهو ما زاد من تردد الشركات الأجنبية في نقل التكنولوجيا إليها؛ وبالتالي؛ وهو الأمر الذي دفع بكوريا إلى القيام بتطوير القاعدة المحلية للبحوث والابتكار؛ والذي لا يتأتى إلا بوجود موارد مالية لدعم أنشطة R&D، ووجود نخبة من العلماء والمهندسين المدربين تدريباً عالياً.

و حسب احصائيات وزارة العلوم والتكنولوجيا الكورية؛ فقد عرف حجم الإنفاق الإجمالي الكوري على البحث والتطوير (Gross Expenditure on Research and Development, GERD) تزايداً كبيراً حجماً وكثافة، خاصة في الثمانينات؛ حيث ارتفعت مساهمة GERD في GDP من 0.25% عام 1963 إلى 2.64% عام 2003، كما تزايد عدد الباحثين 100 مرة خلال أربعين عاماً.

تعود الزيادة السريعة في R&D إلى التوسع الاستثمار في القطاع الخاص في هذا المجال؛ خاصة مجموعة الشركات الصناعية الكبرى (chaebols). فقد عرفت السنوات الأولى من التصنيع إنفاقاً محدوداً على R&D من قبل القطاع الخاص (2% من إجمالي الإنفاق الوطني على R&D عام 1963) (Kim, 2001)، ومع تزايد أهمية الاستثمار في R&D لتحقيق النمو السريع، رفعت الشركات الخاصة حجم إنفاقها بشكل مستمر على R&D؛ ليتغير مصدر تمويل هذه البحوث مما أدى إلى انخفاض إنفاق الحكومة من GERD بشكل مستمر، حتى وصلت هذه النسبة إلى الربع فقط من إجمالي GERD، في السنوات الأخيرة.

أدت الزيادة في استثمارات R&D إلى زيادة مماثلة في حجم الابتكار المحلي وتبني التكنولوجيات المحلية. ويمكن ملاحظة هذا من خلال تحسن الأداء الكوري في مختلف المؤشرات الدولية للابتكار واعتماد التكنولوجيا، كالكفاءات للمقالات العلمية والتقنية المنشورة من قبل المؤلفين الكوريين، عدد براءات الاختراع الممنوحة إلى المبتكرين الكوريين من قبل وكالة الولايات المتحدة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية (USPTO, United States Patent and Trade Mark Office)، وحجم الإتاوات ورسوم التراخيص المدفوعة والمتحصل عليها في كوريا.

<sup>1</sup> - يهدف تشكيل القدرات الاستيعابية إلى استخدام التكنولوجيا الأجنبية المتطورة بشكل فعال، وهو ما يتطلب الاستثمار بكثافة في R&D

استطاعت كوريا في غضون فترة قصيرة من الزمن أن تراكم قدرات هائلة للتنمية التكنولوجية، بالنظر إلى استعدادات وقدرات القطاع الخاص للإنفاق على R&D ، إلى جانب وجود عدد كبير من الباحثين ذوي التعليم الجيد نسبياً. وفيما يخص نسبة براءات الاختراع إلى R&D الخاص، فقد عرف ارتفاعاً في الألفية الجديدة ، لدرجة أن حصة R&D الكوري الممول من قبل القطاع الخاص إلى إجمالي البحوث الوطنية فاق متوسط OECD . و تشير العديد من الدراسات إلى أن الانتقال الناجح إلى اقتصاد المعرفة عادة ما ينطوي على الاستثمارات طويلة الأجل في التعليم ، ، تحديث البنية الأساسية للمعلومات ، تطوير القدرة على الابتكار ، و وجود بيئة اقتصادية مواتية للابتكار.

هذه القفزة النوعية في مجال البحث و التطوير، جعلت كوريا من أهم المبتكرين على الصعيد العالمي. فبعض شركاتها (على سبيل المثال، Samsung, Hyundai Motor, LG Electronics, Daewoo, SK Telecom ) أصبحت علامة تجارية عالمية ومن عشر الشركات الأوائل في الاقتصاديات النامية و الصاعدة المنخرطة في أنشطة R&D ( انظر الجدول رقم 02 )، و بعضها كشركة Samsung ، أصبحت من رواد عالم الابتكار، حيث تحتل منذ عام 2006 المرتبة الثانية كأكبر شركة ( بعد IBM ) تملك براءات اختراع ( حوالي 2,451 ) ( Greenhalgh and Rogers, 2010, p.40).

قامت الحكومة الكورية بتقديم التسهيلات في مجالات عديدة كأشطة R&D ، و دعم التكتلات الصناعية ، كما ساهم القطاع الخاص إلى جانب الحكومة في تطوير المنتجات .

يشير التحليل التاريخي في تقييمه للموقع الحالي لكوريا و ذلك من خلال تطورها التكنولوجي إلى:

- زيادة و تصدر كوريا في المجال التكنولوجي من خلال لحاقها بركب البلدان المتقدمة تكنولوجيا في فترة قصيرة.
- النمو المتسارع للإنتاج التكنولوجي الكوري.

#### 4. التحولات الاقتصادية الكبرى و الانجازات :

##### 1.4. مظاهر النمو الاقتصادي و النجاح لكوريا الجنوبية :

- تحقيق الوحدة الوطنية ، و التفاهم الشامل بين فئات المجتمع.
- عدم تدخل الدولة في النشاطين الاقتصادي و الصناعي ، إلا في وضع السياسات العامة و الكبرى.
- تخصيص الاقتصاد و المشاريع.
- توجيه لاقتصاد للتصدير، لا للاستهلاك المحلي؛ مما أدى الى زيادة رؤوس الاموال الأجنبية .
- تنمية الموارد البشرية ؛ خاصة مع عدم توفرها على الموارد الطبيعية ، من خلال التعليم المتميز QUALITY EDUCATION و التدريب و التعلم بالممارسة

##### 2.4. العوامل المفسرة للنمو الاقتصادي بكوريا الجنوبية :

- العوامل التاريخية :

استفادت كوريا الجنوبية من عدة عوامل تاريخية كمشروع مارشال لسنة 1947 ، وكذا الدعم الامريكى خلال الحرب الكورية 1950-1953 .

#### ● العوامل التنظيمية :

تبنى كوريا الجنوبية النظام الاقتصادي الحر المبني على المبادرة الخاصة مع توجيه الدولة و يعتبر تشونغ هي واضعا لأسس الثورة الصناعية بالاعتماد على الصناعة الثقيلة و الاستثمارات الخارجية، و قد مر نمو الاقتصاد الكوري بعدة مراحل :

ـ مرحلة ما قبل السبعينات : اعتماد الدولة على التصنيع الموجه الى السوق الوطنية ، هذه المرحلة اصطدمت بضعف الكفاءة المهنية .

ـ مرحلة السبعينات : اعتماد الدولة على التصنيع الموجه الى الخارج اساسه الصناعات الثقيلة .

ـ مرحلة الثمانينات : إدخال الدولة للصناعة التكنولوجية الحديثة ، مما مكن كوريا الجنوبية من توفير رؤوس الاموال وتكوين شركات متعددة الجنسيات اهمها ( LG – SAMSUNG – HYUNDAI )

#### ● العامل البشري:

تتوفر كوريا الجنوبية على تجمع بشري يقدر ب 48 مليون نسمة تصل نسبة النشاط منهم %72 ، يتميزون بالانضباط و المشاركة الفعالة في التنمية الاقتصادية (العمال، الاحزاب السياسية، العلماء...) هذه السياسة اعطت رؤية موحدة حول السياسة الاقتصادية .

#### ● عامل البحث العلمي:

تخصص كوريا الجنوبية 2.6% من ميزانيتها للبحث العلمي و بهذه الحصة استطاعت تكوين 3187 باحث في كل مليون نسمة حسب احصاء 2006 و هي حصة تقارب نظيرتها الألمانية

#### ● عامل البنية التحتية:

تتوفر كوريا الجنوبية على بنية تحتية جيدة على رأسها طرق السيار و السكك الحديدية ( TGV ) هذه الطرق تربط جميع المناطق (سيول، بوسان، كوانغ جو) الى جانب ذلك وجود الموانئ ال مجهزة بشكل جيد اهمها ميناء بوسان (تربط كوريا بالعالم الخارجي) اضافة الى ذلك نجد المطارات .

كما و واجهت كوريا الجنوبية جملة من المشاكل و التحديات و لعل من أهمها:

#### ● العجز في مجال الطاقة

تعاني كوريا الجنوبية من عجز شبه مطلق في المصادر الطاقوية ؛ فنسبة الاكتفاء الذاتي لا تتجاوز 4% مما يجعل كوريا تستورد معظم حاجيتها من الخارج بتكلفة 49مليون دولار ؛ يمثل البترول 30 مليون دولار من واردتها التي تأتي من الشرق الاوسط

## ● المنافسة الخارجية

. منافسة شرسة خاصة من طرف الصين التي تتحكم في الاقتصاد الكوري و هذه المنافسة تعود للاسباب التالية:

- صعوبة مسايرة المقاولات الكورية للتكنولوجيا الحديثة
- معاناة المقاولات الكورية من تراجع دعم الدولة .
- معاناة المقاولات من ارتفاع اجر العامل الكوري.
- تشابه الانتاج الكوري مع نظيره الصيني

## ● المشاكل الاجتماعية و المجالية:

- البطالة التي تمس حتى خرجي الجامعات جعلت هؤلاء يزاولون اعمال يدوية او العمل في النظافة
- شيخوخة المجتمع لتراجع الخصوبة التي تصل فقط 1.16 طفل لكل امرأة.
- التفاوت الجهوي بين الاقطاب الاقتصادية المتقدمة (سيول و بوسان ) و المراكز الهامشية ضعيفة النمو خاصة بالشمال الشرقي.

## 5. تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي:

يعتبر اقتصاد كوريا الجنوبية من أسرع اقتصادات العالم ، يحتل بذلك المرتبة الـ12 عالميا ، و الـ3 آسيويا بعد اليابان و الصين ؛ حيث عرفت برامج التنمية تنفيذا ناجحا و ذلك وفق ما يسمى بإستراتيجية التنمية الشرقية المتجهة للخارج ( هذه الإستراتيجية ترى : الصادرات دافع أساسي للنمو ) ؛ إذ عرف إجمالي دخلها الوطني نموا من 2.3 بليون دولار عام 1962 إلى 447 بليون دولار عام 2002 ، و على أساس ذلك نما نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني من 87 دولار إلى حوالي 10.013 ألف دولار سنويا ، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

## الجدول (1) : إجمالي الدخل الوطني ونصيب الفرد فيه(بليون دولار أمريكي)

نصيب دخل الفرد من إجمالي الدخل الوطني	إجمالي الدخل الوطني	
	الدخل الوطني (بليون دولار أمريكي)	السنة
5886	252.3	1990
7183	314.3	1992
8998	401.7	1994
11385	518.3	1996
6744	312.1	1998
9770	459.2	2000
10013	477	2002

المصدر: بنك كوريا <http://www.korea.net>

عرفت الواردات الكورية الجنوبية إلى جانب صادراتها تزايداً مستمراً؛ فهي بذلك من أكبر الأسواق المستوردة في العالم لكل من: المواد الخام كالبتروول والمعادن، المواد الاستهلاكية، معدات النقل، و المواد الالكترونية، و يوضح الجدول التالي نمو الواردات والصادرات:

الجدول (2) : الصادرات و الواردات الكورية الجنوبية (بليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	المجموع ( بليون دولار الأمريكي)
1985	30.283	31.126	61.409
1990	65.015	69.844	124.859
1995	125.058	135.199	160.177
1997	126.164	144.616	280.780
2000	172.268	160.481	332.749
2002	162.471	152.126	314.597

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد <http://www.korea.net>

يتميز الاقتصاد الكوري الجنوبي بالصدارة في إنتاج و صناعة السفن، و يحتل المرتبتين الثالثة والسادسة في إنتاج الحديد والسيارات على التوالي، و الجدول التالي يوضح مختلف هذه الصناعات الأساسية:

الجدول (3) : الصناعات الأساسية للاقتصاد الكوري الجنوبي.

السنة	السيارات (1000 سيارة)	السفن (1000 طن)	الحديد ( 1000 طن متري)
1970	29	-	1.310
1980	123	1.690	9.341
1990	1.322	4.282	42.868
1995	2.520	7.133	26.772
1997	2.818	12.749	42.554
1999	2.834	11.843	41.042
2000	3.115	20.686	43.107
2002	3.148	9.755	51.983

المصدر: وزارة التجارة و الصناعة و الطاقة <http://www.korea.net>

صارت كوريا الجنوبية و بشكل متزايد ومستمر قبله للاستثمارات الأجنبية ؛ مما أدى إلى ضمان نموها الاقتصادي على المدى البعيد ، و الجدول التالي يوضح حجم هذه الاستثمارات :

الجدول (4) : تدفق الاستثمارات الاجنبية في كوريا الجنوبية.

السنة	الو.م.أ	اليابان	البلدان الأخرى			
			هونغ كونغ	ألمانيا	بريطانيا	فرنسا
1980	70.6	42.5	0.5	8.6	2.3	-
1985	108	364.3	13.4	11.3	12.3	5.1
1990	317.5	235.9	300	62.3	44.8	22.4
1995	644.9	418.3	58	44.6	86.7	35.2
1997	3.189.6	265.7	84.6	398.1	258.6	410.7
1998	2.976	5.3	38.4	786.8	60	367.5
1999	3.739	1.750	10.052	960	479	760
2000	2.922	2.448	10.327	1.599	84	67
2001	3.890	772	7.208	459	432	426
2002	4.500	1.402	3.198	284	115	111

المصدر: وزارة التجارة و الصناعة و الطاقة <http://www.korea.net>

هذا و عرف الاقتصاد الكوري الجنوبي نموا اقتصاديا قدر بـ 4% للفترة 2003-2005 و تزايد ليصل إلى قيمة 5.1% عامي 2006-2007 ، كما أن الاقتصاد الكوري الجنوبي يتميز بريادة المؤسسات للصناعة الالكترونية .

و يمكن تلخيص باقي الانجازات كما يلي:

الانجازات السياسية : وذلك من خلال الوصول الى الديمقراطية ، خاصة مع انتخاب كيم يونغ سام.  
الانجازات الاجتماعية<sup>1</sup> : كارتفاع معدل الأعمار ،زيادة الوعي باحتياجات المعاقين، و الاهتمام بشؤون المرأة.  
الانجازات الثقافية<sup>2</sup> : بنية تحتية لشبكة معلومات واسعة.

<sup>1</sup> - Han Sung-Joo,changing values is Asia-their Impact on Governmance and Development,Siongapore:Instituteof the South East Asia Studies,2004,p35

<sup>2</sup> - Samul Kim;Korea ,Cambridge University,2000,p30.

## 4. الدروس المستفادة :

إن ما لا شك فيه أنه لا يمكن استنساخ تجارب الدول بحذافيرها؛ فالظروف و العوامل تختلف من بلد لآخر، و لكن هذا لا يمنع من استخلاص بعض الدروس والعبر خاصة بالنسبة للدول العاجزة عن تحقيق نهضة شاملة، وخاصة إذا تعلق الأمر ببلدان ذات موارد وفيرة كالجزائر، و لعل من أهم الدروس مايلي :

- تجهيز البنى التحتية .
- تفعيل القوانين و الأنظمة لخدمة المصلحة العامة .
- التعاون بين القطاعين الخاص و الدولة .
- تشجيع البحث العلمي و التهيئة الملائمة للعنصر البشري ؛ و ذلك من خلال الاستثمار في العامل البشري ، خاصة في مجال العلوم و التكنولوجيا ؛ و ذلك من خلال إرسال البعثات العلمية الى الدول المتقدمة لتأهيلها و تدريبها للاستفادة من خبراتها .
- استغلال الظروف الدولية بما ينفع البلد.
- إصلاح برامج التعليم و المنظومة التربوية.
- إعادة هيكلة الاقتصاد ، و توجيه الجهود لدعم الصناعة ، و تشجيع الصادرات.
- أهمية الوطن و سيادة القانون.
- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة اقتصاديا كاليابان.
- السياسة الحكيمة و تقديم الكفاءة في تسيير الاقتصاد و البلد.
- إنشاء المؤسسات الصناعية العملاقة.
- التوظيف حسب مبدأ الكفاية ؛ لا الولاء للأطراف.
- توفير متطلبات القطاع الخاص.
- الأمانة و المواظبة، اللامحسوبية، اللامحاملة، اللامحابة.
- محاربة الفساد بكل أشكاله و التجاوزات الإدارية و محاربة التبذير.
- مبدأ الكفاءة و المسؤولية و أولوية الحق في المناصب القيادية العليا لذوي المهارات و الكفاءات.

## 5. خاتمة :

استطاع الاقتصاد الكوري خلال أربعة عقود من الزمن ، الانتقال من تنمية قائمة على الموارد إلى تنمية قائمة على الابتكار ؛ حيث مس هذا التحول هيكلها الصناعي ليصير أكثر تقدما و تطورا ، و قد واجه في هذه المسيرة العديد من التحديات إلا أنه كان قادرا على الاستجابة و التكيف معها بنجاح ؛ مستفيدا في ستينات القرن الماضي من ميزة التجارة الموسعة من خلال انتهاز إستراتيجية التنمية الموجهة نحو التصدير ، إلا أنه تدهور في السبعينيات بسبب التدخل المفرط للحكومة ؛ خاصة في الصناعات الثقيلة و الكيماوية ، و تلى ذلك فترة الثمانينات ، و ما عرفته من تعديلات هيكلية كتنعيز النمو الاقتصادي المستمر مع الحفاظ على استقرار الأسعار ، و جاءت فترة التسعينيات ليتحقق فيها تحرير الاقتصاد خاصة في الإصلاح المالي ومعدلات الفائدة.

كما يمكن القول أن أهداف التنمية و اتجاهات السياسة الرئيسية تغيرت حسب مراحل التنمية و وفقا للتغيرات والتحولات الاقتصادية المحلية و الدولية.

إن التفكير الاستراتيجي للجنرال بارك و المهتم بوضع الخطط و مراقبتها إلى حين تنفيذها ساهم إلى حد كبير في دفع عجلة التنمية في الدولة الكورية الجنوبية؛ فصارت تجربة ينبغي الاستفادة منها من طرف الدول النامية بصفة عامة و العربية بصفة خاصة.

كما أن القول بنجاح التجربة الكورية لا يعني بالضرورة الدعوة إلى التطبيق الكامل لتجربتها في بلدان أخرى كالجائر؛ وذلك يعود للفوارق الشاسعة بين البلدين : في الهوية الثقافية ، الظروف الجغرافية و التاريخية لكل بلد ؛ فلكل بلد خصوصياته، و كذلك يجب الوعي بأهمية الاقتصاد الفعال في النهوض بالبلاد المبني على الحركة الفعالة لليد العاملة .

يمكن القول بأن التجربة الكورية كانت ناجحة؛ و يعود ذلك إلى إصرار و تصميم الشعب، و إيمانه بقدرته على البناء، وأيضا من خلال الاعتماد على الشركات العملاقة.

#### قائمة المراجع :

##### ❖ المراجع العربية:

- جابر سعيد عوض. (2009). *دور الدولة بين الاستمرارية و التغيير في الخبرة الآسيوية* ، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية ، كلية القانون و العلوم السياسية.
- سامح فوزي ، *دور الدولة الكورية في التنمية* ، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية.
- سمير زهير الصوص. (2006). *تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية* ، قلقيلية ، وزارة الإقتصاد الوطني، قسم السياسات والتحليل و الإحصاء.
- محمد عبد الشفيق عيسى. (1996). *دور الموارد الأجنبية في التجربة الانمائية الكورية*، القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية.
- مختار الحمال. (1995). *نماذج التنمية في شرقي آسيا ، أوراق آسيوية* ، العدد 3، أوت.
- الهيئة الكورية للاستعلامات ما وراء البحار، *حقائق عن كوريا* ، الاصدار 2003 .
- الهيئة الكورية للاستعلامات ما وراء البحار، *حقائق عن كوريا* ، الاصدار 2003 .

##### ❖ المراجع الاجنبية :

- Cho, Y- Je, and Kim, J- K. (1997). *Credit Policies and the Industrialization of Korea*. KDI Research Monograph 9701. **Seoul: Korea Development Institute.**
- Dahlman,C and Andersson,T. (2000). *Korea and knowledge-based-economy,OECD.*



- Gerald,G and Bun Woong,K. (1991). A dragon's Progress ,*administrative Development in Korea* ,kumarian.
- IobChung,Y. (2007). South korea in the fast lane, *economic development and capital formation*,oxford.
- Joseph Yun, J-H.(2007), The Development of Technological Capability and the Transformation of Inward FDI in Korea from 1962 to 2000, In Mahlich, J.and Pascha, W. (eds), Innovation and Technology in Korea: challenges of a newly advanced economy,*Springer*, Heidelberg
- Kim,S. (2000). Korea ,*Cambridge University*.
- Koiima,H. (2000). Sustainable Urbanization Women's status and Relihion in South EAST Asia ,Tokyo, *National Institute of Population and Social Security Research*.
- Landes, D. (1998). Homo Faber, Homo Sapiens: Knowledge, Technology, Growth, and Development. In Dale, N.(eds), *The Knowledge Economy*, Boston: Butterworth-Heinemann.
- OECD (2008), Science, technology and industry scoreboard 2007, *STI*.
- Stephen,H and Byung,K. (2004).The transition to export led growth in South Korea, 1954-1966, *Asian studies*,N°4,November.
- Sung-Joo,H. (2004). changing values is Asia-their Impact on Governmance and Development,*Siongapore:Instituteof the South East Asia Studies*.

❖ المواقع الإلكترونية :

- بنك كوريا <http://www.korea.net>